



## تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي حول مشروع استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد - البحرين

إلى مساهمي بيت التمويل الكويتي الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :  
الحاقاً لتقريرنا المعروض على الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 20 يناير 2020 ، واستكمالاً  
لمتطلبات الاستحواذ ، فإننا نؤكد بأننا قمنا بالتحديثات اللازمة، وأجبنا على جميع الاستفسارات  
المطلوبة وتحققنا من توازن العرض وتحقق الضوابط الشرعية الواجبة .

وقد قمنا بالمراجعة الشرعية والتدقيق على مشروع استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي  
المتحد - البحرين ، وذلك من خلال عدة اجتماعات ولقاءات وبحوث منذ بداية الفكرة ، وقد تمت  
الموافقة على الفكرة من خلال لقاءات مطولة وفقاً لما يلي :

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي بتاريخ 11 رمضان لعام 1438 هـ  
الموافق 6 يونيو لعام 2017م ببحث الرسالة والمذكرة الواردة من مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي  
والتي تتضمن الضوابط العامة المقترحة لعملية استحواذ بيت التمويل الكويتي (ش م ك ع) على  
البنك الأهلي المتحد ( ش م ب ) ومن ثم تحوله إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد ناقشت الهيئة الشرعية في اجتماعها رقم (2017/21) المصالح المتحققة للمساهمين والمودعين  
نتيجة استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد، وبعد تدارس الهيئة ما جاء في الرسالة  
والمذكرة المعروضة، ومراعاة الضوابط الشرعية في هذا الأمر، وبحكم الخبرات السابقة لدى هيئة الفتوى  
والرقابة الشرعية في تحول البنوك الإسلامية ( تجربة تحويل بنك الشارقة إلى إسلامي وشراء 20%  
من أسهمه )، وإلى النهج المتبع في تحول بنك الكويت الدولي والبنك الأهلي المتحد (الكويت) وتأسيساً  
لما تم اتباعه في عملية التحول وتقديراً للمكانة العلمية لمن قام عليها من الهيئات الشرعية التي كان



يترأسها فضيلة الشيخ أحمد بزيع الياسين ( يرحمه الله) ومن بعده فضيلة الشيخ الدكتور خالد مذكور المذكور وما للهيئة في "بيتك" من توافق وثقة في هذا المجتمع.

فقد استعرضت الهيئة عدداً من الأمور المتعلقة بمشروع الاستحواذ وتحول البنك الأهلي المتحد، والتي تتضمن ما يلي :

- 1- الفتاوى العامة للتحويل.
  - 2- منهج التحويل والمراحل المرتبطة به.
  - 3- حكم رأس المال المختلط بالإيرادات غير الشرعية بعد الاستحواذ وبعد التحويل، وإنشاء " حساب مراجعة الأصول والالتزامات التقليدية".
  - 4- تشكيل ودور اللجان الشرعية في البنوك التابعة والزميلة المملوكة لبيت التمويل الكويتي وفقاً للمراحل.
  - 5- تحول محفظة القروض والسلف والاستثمارات في أدوات الدين بكافة أشكالها.
  - 6- السماح بإطفاء الالتزامات التقليدية عن طريق الإيرادات التقليدية.
  - 7- معالجة السندات والقروض غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والغير قابلة للتحويل المباشر.
  - 8- معالجة الاستثمارات في الأسهم وباقي الأصول غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
  - 9- اعتمدت الهيئة الشرعية مقترح إنشاء وعاء " حساب معالجة الأصول والالتزامات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (التقليدية)" وهو حساب داخلي (ليس له تأثير على القيود المحاسبية الفعلية في الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر) وقد اعتمدت الهيئة الشرعية طريقة احتساب مدخلاته ومخرجاته المعتمدة من الهيئات الشرعية للبنوك المحلية التي امت عملية التحويل.
- وبعد المراجعة والتدقيق على الخطوات الواردة في المذكرة التفصيلية المقدمة فقد أقرت الهيئة ما ورد في تلك المذكرة، وأبدت استعدادها للمساعدة والإجابة على أي ستفسار من أجل استكمال مشروع الاستحواذ والاندماج والتحويل.



كما تم عرض التصور العام لتحويل بنود المركز المالي للبنك الأهلي المتحد - البحرين لصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في 27 ذي القعدة 1440 هـ الموافق 29 يوليو 2019م من قبل الإدارة التنفيذية، ويقوم هذا التصور المقترح على بيان ما يلي :

- (1) الإجراءات المطلوبة لمعالجة بنود الأصول والخصوم .
  - (2) المدة الزمنية للمعالجة .
  - (3) التأكيد على أهمية ملازمة الهيئة الشرعية لبيتك لعملية معالجة التحول.
- وقد تم تقديم عرض تفصيلي للمعالجة المقترحة على بنود الأصول والخصوم والتي تتضمن :

- (1) بنود الموجودات.
  - (2) بنود المطلوبات وحقوق الملكية.
  - (3) البنود المدرجة خارج الميزانية.
- وقد قررت الهيئة الشرعية في اجتماعها رقم (2019/28) المصادقة والاعتماد للمعالجة المقترحة على بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والبنود خارج الميزانية حتى تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تم تقديم عرض مقترح هيكلية محفظة سندات البنك الأهلي المتحد - البحرين من قبل الإدارة التنفيذية، وذلك في 11 محرم لعام 1441 هـ الموافق 10 سبتمبر لعام 2019م.

وقد استمعت الهيئة الشرعية إلى شرح مفصل فيما يتعلق بخطة تحول البنك الأهلي للمتحد - البحرين، واستعرضت خطة الهيكلية لمعالجة محفظة السندات والمقدمة من (HSBC) و (Credit Swiss)، وأصدرت موافقتها على الهيكلية المقدمة في هذا الخصوص.

وقد بحثت الهيئة الشرعية لشركة بيتك كابيتال في اجتماعها بتاريخ 12 سبتمبر لعام 2019 هيكلية تحويل محفظة سندات تقليدية إلى صكوك إسلامية، ووافقت عليها.

كما تم تقديم عرض تفصيلي لخطة تحول البنك الأهلي المتحد - البحرين، في كل من : البحرين، العراق ، مصر ، المملكة المتحدة، واشتملت الخطة على ما يلي :



- 1) بيئة العمل المصرفي الإسلامي في مملكة البحرين.
- 2) استطلاع الرأي حول تحول البنك الأهلي المتحد - البحرين إلى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- 3) معالجة بنود الأصول بالمركز المالي للبنك لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 4) معالجة بنود المطلوبات غير المتوافقة مع المتطلبات الشرعية.

وبعد استماع الهيئة الشرعية إلى عرض الإدارة التنفيذية حول الخطة المصاغة من "بيتك - الكويت" لتحول البنك الأهلي المتحد- البحرين، في كل من البحرين، العراق، مصر، المملكة المتحدة، اعتمدها، باعتبارها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد تم تقديم مقترح هيكله محفظة سندات البنك الأهلي المتحد - البحرين من قبل الإدارة التنفيذية، وذلك في 29 ربيع الأول 1441 هـ الموافق 26 من نوفمبر 2019 بناء على متطلبات بنك الكويت المركزي في موافقته على الاستحواذ في البند 1 و 3 من الفقرة الواردة في كتابه رقم 10389 المؤرخ في 8 أكتوبر 2019 بشأن خطة تحول الأصول والالتزامات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخطوات والاجراءات والعمليات المطلوبة والقيود المحاسبية المعتمدة من مراقب الحسابات بما يشمل خطة معالجة السندات التقليدية وخطة تحول عقود التحوط القائمة غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، على النحو التالي :

البند الأول : عرض الهيكل المعتمد من الهيئة الشرعية لدى بيتك كابيتال بشأن تحول محفظة السندات التقليدية المملوكة للبنك الأهلي المتحد إلى محفظة صكوك إسلامية.

وقد ناقشت الهيئة الشرعية هيكل تحويل محفظة السندات التقليدية المملوكة للبنك الأهلي المتحد إلى محفظة صكوك إسلامية، ووافقت على الهيكل المقدم.

البند الثاني : عرض المذكرة المقدمة من مدقق الحسابات الخارجي ارنست وينغ (E & Y) بشأن الخطوات والإجراءات والعمليات المطلوبة والقيود المحاسبية المرتبطة بخطة معالجة السندات التقليدية للبنك الأهلي المتحد وخطة معالجة عقود التحوط القائمة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ووافقت عليها.



وفي الختام تتوجه هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالشكر والثناء لله عز وجل ثم لمجلس الإدارة وكل من كان سبباً لمشروع الاستحواذ والاندماج والتحول والذي يحقق ويتمشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء، وعلى ما قامت عليه هذه المؤسسة العريقة منذ نشأتها من تحقيق وتوفير البديل الإسلامي الشرعي في التعاملات والبيوع، والتعامل الحلال في كافة المجتمعات.

وعليه؛ فتود الهيئة الشرعية أن تؤكد للمساهمين الكرام ما يلي :

أنها على اطلاع وبشكل مباشر لكل خطوات الدمج والاستحواذ والتحول، وأنها تمضى وفق قراراتها ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أنه لن يتم توزيع أى عائد غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على حملة الأسهم أو المودعين بعد الدمج والاستحواذ والتحول، وأنها اطّعت ووافقت على طرق معالجة مثل تلك العوائد.

كما تؤكد الهيئة أنها ستستمر في الإشراف المباشر على الخطوات القادمة والتدقيق من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة وكذلك من خلال الاستعانة بأحد المكاتب الشرعية الخارجية المتخصصة لمعاونة فريق التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة على كافة المعاملات والعقود والمستندات كما هو معمول به حالياً في بيت التمويل الكويتي والمجموعة والشركات التابعة.

أن الهيئة لديها الاطمئنان والثقة في مجلس إدارة البنك بتنفيذ الخطة المعدة والمعتمدة منا لغرض الاندماج والاستحواذ والتحول.

داعين الله عز وجل لبيت التمويل الكويتي بأن يمضي قدماً ويستمر بإذن الله وفق سياساته ومنهجه القويم كما عهدتموه بما يحقق المصالح والمقاصد الشرعية المعتبرة لحملة الأسهم وعملائه الكرام.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين،،،



فضيلة الدكتور / سيد محمد السيد عبدالرزاق الطبطبائي

رئيس الهيئة

التوقيع /

فضيلة الدكتور / أنور شعيب عبدالسلام

عضو الهيئة

التوقيع /

فضيلة الدكتور / مبارك جزءا الحربي

عضو الهيئة

التوقيع /

فضيلة الدكتور / خالد شجاع العتيبي

عضو الهيئة

التوقيع /

فضيلة الدكتور / عصام عبدالرحيم الغريب

عضو الهيئة

التوقيع /

التاريخ : 29 ذوالقعدة لعام 1443هـ

الموافق : 28 يونيو لعام 2022